

دور التحول الرقمي بالقطاع المصرفي في عرض النقد في مصر

للمدة (2008-2023)

م.م. نجوان محمد علي خلف⁽¹⁾ أ.د. مهدي سهر غيلان⁽²⁾ أ.م.د. كاظم سعد عبد الرضا⁽³⁾
najali@uowasit.edu.iq mehdighillan@gmail.com alararjy@uokerbala.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل دور التحول الرقمي في القطاع المصرفي المصري وتأثيره على عرض النقد خلال المدة (2008-2023)، باستعمال منهج وصفي تحليلي يعتمد على بيانات البنك المركزي المصري، ركز البحث على مؤشرات رئيسية مثل تطور أجهزة الصراف الآلي، وبطاقات الدفع الإلكتروني، ونقاط البيع الإلكتروني، وتحويلات التسوية الآنية، وعرض النقد (M2).

أظهرت النتائج أن التحول الرقمي ساهم في زيادة كفاءة تداول النقد عبر رفع سرعة دوران النقود، وتقليل الاعتماد على النقد المادي، مما أثر على هيكل عرض النقد لصالح الودائع الرقمية والسيولة الإلكترونية. كما أدى إلى تعزيز الشمول المالي وتمكين البنك المركزي من رصد التدفقات النقدية بدقة أكبر. ومع ذلك، برزت تحديات مثل الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية، ومخاطر الأمن السيبراني.

يخلص البحث إلى أن التحول الرقمي في القطاع المصرفي يمثل ركيزة حاسمة لإعادة تشكيل سياسات العرض النقدي، مع التوصية بضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية ووضع إطار تشريعي مرن لمواكبة الابتكارات، كما أن التحول الرقمي ساهم في تعزيز كفاءة الخدمات المصرفية وزيادة الإدماج المالي، مما انعكس على توسع عرض النقد، خاصة خلال فترات الأزمات (كجائحة كوفيد-19). كما يوصي بدعم السياسات النقدية بالابتكارات الرقمية لتعزيز الاستقرار المالي ويحفز النمو الاقتصادي في مصر، مع معالجة التحديات التشغيلية والقانونية المرتبطة بالتحول الرقمي.

Abstract:

The study aims to analyze the role of digital transformation in the Egyptian banking sector and its impact on money supply (M2) during the period (2008–2023), using a descriptive-analytical approach based on data from the Central Bank of Egypt. The research focused on key indicators such as the evolution of ATMs, electronic payment cards, electronic POS terminals, real-time gross settlement transfers, and money supply (M2).

The results revealed that digital transformation enhanced cash transaction efficiency by increasing the velocity of money and reducing reliance on physical cash, thereby influencing the structure of money supply in favor of digital deposits and electronic liquidity. It also promoted financial inclusion and enabled the Central Bank to monitor cash flows more accurately. However, challenges emerged, including the digital divide between urban and rural areas and cybersecurity risks.

The study concludes that digital transformation in the Egyptian banking sector represents a critical pillar for reshaping monetary supply policies. It recommends strengthening digital infrastructure, establishing a flexible legislative framework to accommodate innovations, and leveraging digital advancements to enhance monetary policies, thereby fostering financial stability and stimulating economic growth in Egypt. Additionally, the research highlights that digital transformation improved banking service efficiency and expanded financial inclusion, which contributed to the growth of money supply, particularly during crises such as the COVID-19 pandemic. It further emphasizes addressing operational and legal challenges associated with digital transformation to sustain its benefits .

المقدمة:

يشهد العالم تحولاً جذرياً نحو الرقمنة في مختلف القطاعات، ويُعد القطاع المصرفي أحد أبرز المجالات التي تأثرت بهذا التحول، حيث أدت التكنولوجيا المالية إلى إعادة تشكيل آليات تقديم الخدمات المالية وإدارة العمليات النقدية. وفي مصر، برز التحول الرقمي كأحد الركائز الاستراتيجية لتعزيز الشمول المالي وزيادة كفاءة النظام المصرفي، خاصةً في ظل التوجهات الحكومية والمبادرات التي أطلقها البنك المركزي المصري، مثل تعزيز البنية التحتية للدفع الإلكتروني ونشر الفروع الرقمية .

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التحول الرقمي في القطاع المصرفي المصري على عرض النقد (M2) خلال المدة (2008-2023)، من خلال رصد التطورات الرقمية الرئيسية (كأجهزة الصراف الآلي، وبطاقات الدفع الإلكتروني، ونقاط البيع) وقياس علاقتها بمؤشرات السياسة النقدية. وتكمن أهمية البحث في كونه يسלט الضوء على الدور الاستراتيجي للرقمنة في تعزيز الاستقرار المالي، مع تقديم رؤى عملية لدعم صانعي القرار في موازنة السياسات النقدية مع التحديات التكنولوجية المعاصرة.

مشكلة البحث:

تتمثل الإشكالية الرئيسية في عدم وضوح مدى تأثير التحول الرقمي على السياسة النقدية وعرض النقد في مصر، رغم التوسع الكمي في الخدمات المصرفية الرقمية. وتتجلى المشكلة في الأسئلة الآتية وهي هل يؤدي التوسع في استخدام الأدوات الرقمية إلى زيادة عرض النقد أم أنه يرتبط بعوامل خارجية (مثل التضخم أو الأزمات الاقتصادية)، وما هي التحديات التي تعوق تحقيق التوازن بين التحول الرقمي والاستقرار النقدي.

فرضية البحث:

- 1- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين زيادة مؤشرات التحول الرقمي (عدد أجهزة الصراف الآلي، نقاط البيع الإلكتروني، وبطاقات الدفع) ونمو عرض النقد في مصر .
- 2- تساهم الرقمنة في تبسيط العمليات المصرفية، مما يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية وتقليل التكاليف التشغيلية .
- 3- تقلبات قيمة التحويلات المالية تعكس تأثير عوامل خارجية (مثل الأزمات الصحية أو الاقتصادية) أكثر من ارتباطها بالتحول الرقمي .

أهمية البحث:

يمكن هذا البحث على تزويد صناع القرار في البنك المركزي والمصارف ببيانات داعمة لتحسين السياسات النقدية ومواكبة التطورات الرقمية وتقديم حلول لتعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الخدمات الرقمية.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور التحول الرقمي في القطاع المصرفي المصري على مؤشرات عرض النقد خلال المدة (2008-2023)، من خلال قياس العلاقة بين تطور البنية التحتية الرقمية (أجهزة الصراف الآلي، بطاقات الدفع، نقاط البيع الإلكتروني) ونمو عرض النقد وتقييم دور التحول الرقمي في تعزيز الكفاءة التشغيلية للبنوك وتأثيره على السياسات النقدية، كذلك تقديم توصيات لتعزيز الاستفادة من الرقمنة في تحقيق استقرار مالي واقتصادي.

هيكلية البحث: قسم البحث الى:

المبحث الاول: الاطار النظري للتحول الرقمي.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التحول الرقمي في القطاع المصرفي في مصر للمدة (200-2023)

المبحث الاول

الاطار النظري للتحول الرقمي

أولاً: مفهوم التحول الرقمي (Digital transformation)

يشير مصطلح (Digital transformation) "التحول الرقمي (DT)" في العالم الحديث، اذ يركز بعض الباحثين على تقنيات محددة لشرح "التحول التنظيمي إلى تحليلات البيانات الضخمة" بينما يركز آخرون على ان "التكنولوجيا بشكل عام هي المحرك للتغيير الجذري" ومع ذلك يمكن التأكيد على أن التحول الرقمي لا يشير فقط إلى التغيرات التكنولوجية، ولكن أيضاً لتأثيراتها على المنظمة نفسها مما يؤدي إلى "تحولات في العمليات التجارية الرئيسة ويؤثر على المنتجات والعمليات، فضلاً عن الهياكل التنظيمية ومفاهيم الإدارة". التغييرات التي تأتي مع الرقمنة تؤثر على الناس والمجتمع والاتصالات والأعمال بأكملها⁽¹⁾، وعرف من قبل شركة Gemini (CAP) * "لقد أصبح التحول الرقمي هو التحدي الأكبر في إدارة التغيير لأنه لا يؤثر فقط على هياكل الصناعة والموقع الاستراتيجي ولكن على جميع مستويات المنظمة (كل مهمة ونشاط وعملية) وسلسلة التوريد الموسعة الخاصة بها"⁽²⁾.

ثانياً: أهمية التحول الرقمي (The importance of digital transformation)

بدأت ظاهرة التحول الرقمي مع ظهور أجهزة الكمبيوتر، وازدادت توسعها بشكل مطرد مع ظهور الإنترنت. أي أنه ليس بالأمر الجديد على الإطلاق وهذا الانتشار يوضح لنا حقيقتين رائعتين⁽³⁾:

الأولى هو أن التحول الرقمي موجود فعلاً بدرجات مختلفة في كل مشروع أو شركة.

1- J. Piet Hausberg, Kirsten Liere-Netheler and others (2019), Research streams on digital transformation from a holistic approach, Journal of Business Economics, p p: 933.

* (Gemini) هي بورصة للعملات المعماة ومحفظة تتيح للعملاء شراء الأصول الرقمية وبيعها وتخزينها، تأسست في عام 2014 من قبل كامبيرون وتايلر وينكليفس تعمل حالياً في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة مقرها الرئيسي نيويورك.

2- جميلة سلامي، يوسف بوشي، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطرة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (10)، العدد (2)، سبتمبر، 2019، ص 948.

3- احمد حمدي النحاس، ندى طارق دبا، ادارة مخاطر التحول الرقمي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية، المجلد (13)، العدد (3) مارس 2022، ص 1504.

والثانية أنه يصبح أكثر أهمية وقدرًا مع مرور الوقت. وستصبح أكثر ازدهاراً في المستقبل لأنها الوعاء الطبيعي لجميع التطبيقات التكنولوجية المتقدمة اعتباراً من الألعاب الإلكترونية إلى النمذجة والمحاكاة الصناعية والطباعة ثلاثية الأبعاد، والأتمتة، والذكاء الاصطناعي وغيرها من المجالات.

ويعمل التحول الرقمي أيضاً على تعريف الشركة بالفئات المستهدفة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية وطرق الاتصال المتميزة السرعة والاتساع وتصبح الشركة أكثر قدرة على الوصول إلى منطقة جغرافية أكبر وفئات أكبر من العملاء تتجاوز الفئات المحددة في خطة العمل التقليدية. كما أنه يجعل الإنتاج أسهل وأكثر وفرة ويفتح المجال أمام الشركة لتوظيف عدد غير محدود من الخبراء في مختلف المجالات وبتكاليف أقل بكثير من تكلفة التوظيف التقليدي⁽¹⁾.

ثالثاً: أهداف التحول الرقمي (Digital transformation goals)

إن الهدف من تطبيق التحول الرقمي في النشاط الاقتصادي هو توفير الكثير من الأهداف على مستوى العملاء والمؤسسات وأصحاب المصالح وتشمل الآتي⁽²⁾:

- 1- العمل على تقليل تكاليف التشغيل من خلال تقليل الجهد المبذول على العمليات التقليدية والتوجه نحو التكنولوجيا.
- 2- العمل على تسهيل الإجراءات وتحسين الجودة لتقديم خدمات متميزة للعملاء.
- 3- يتيح للتحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة فرصة الإبداع والابتكار في تقديم الخدمات للعملاء والمستفيدين.
- 4- يعمل التحول الرقمي على مساعدة المنظمات والشركات على الانتشار والتوسع على نطاق أوسع، بالإضافة إلى استهداف شرائح متعددة وفي أماكن متعددة ومختلفة لسهولة الوصول إلى العميل وسهولة التعامل مع الخدمات المصرفية من خلال التكنولوجيا.
- 5- إحكام الرقابة والمتابعة وتقليص فرص الأخطاء البشرية، حيث يعتمد التحول الرقمي على وسائل إلكترونية تتمثل في الأرشفة الإلكترونية والبريد الإلكتروني والتطبيقات الإلكترونية لتطبيق العمليات والرسائل الصوتية وأنظمة المراقبة والمتابعة الإلكترونية.

رابعاً: تأثيرات وتحديات واتجاهات التحول الرقمي في القطاع المصرفي (Impacts, challenges and trends of digital transformation in the banking sector)

ترى عملية التحول الرقمي للبنوك أن تطوير وتعزيز القنوات الرقمية هو من أولى الخطوات والأكثر أهمية، دون المساس بأهمية القناة المادية لاحتياجات محددة. فمن ناحية، تنعكس هذه الازدواجية بين الرقمنة والعامل البشري في الاستراتيجيات الشاملة للبنوك، التي تتحرك بشكل متزايد نحو التآزر بين اللمسة الرقمية واللمسة الإنسانية. ومن ناحية أخرى، فإن المراجعة الشاملة لخدمة العملاء تقود البنوك إلى مراجعة تشغيل العمليات الداخلية، وإدخال عناصر الابتكار من خلال

1- أحمد حمدي النحاس، ندى طارق دبا، إدارة مخاطر التحول الرقمي، مصدر سابق، ص 1505

2- وليد كامل محمين، التحول الرقمي وتأثيره على تعزيز الميزة التنافسية للخدمات المصرفية من وجهة نظر مسؤولي خدمة العملاء، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (52)، العدد (1)، إبريل 2022، ص 189-190.

سير عمل منظم يؤدي إلى بناء وإدارة استراتيجية الابتكار. وبناءً على ذلك، فإن الثقة الواسعة في استخدام الأدوات والعمليات الرقمية في التمويل قد تحد من المضي قدماً. إن الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وتحليلات البيانات الضخمة، وبطولات الألعاب الكبرى، والأموال الرقمية، وعدد لا يحصى من المشتقات المالية المطورة رقمياً، تفقد غموضها داخل وخارج الشركات العاملة في مجال الخدمات المصرفية والمالية.

يمثل عام 2020 نقطة تحول كبرى بين العالم قبل الجائحة وبعدها، في الواقع لقد غيرت حالة الطوارئ الصحية بشكل جذري الطريقة التي يعيش بها الناس ويتواصلون ويتدربون ويديرون العمليات المالية، ونتيجة للأزمة الاقتصادية والتنظيمات الأكثر تحديداً، أصبحت الإدارة العليا للبنك حساسة للغاية لوضع كل شيء تحت السيطرة المباشرة، ولذلك يجب تبسيط الهرم التنظيمي وتسويته ومن الممكن أن يتسارع النمو المضطرب للثقة المجتمعية في الخدمات المصرفية والتمويل الرقمي لتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة، مما يتطلب من البنك التعلم وتطوير معارف جديدة والابتكار من أجل تحقيق الشرط اللازم لحيويته في بيئة تنافسية⁽¹⁾.

ويمكن توضيح تأثيرات وتحديات واتجاهات التحول الرقمي في القطاع المصرفي في النقاط الآتية:

1- ضرورة البدء في انتعاش سريع وكاف للقطاع المصرفي الذي يواجه حالياً بعض الاختلالات الاقتصادية والمالية ويمكن دعم الأزمة اللاحقة من خلال تبسيط العمليات والنتيجة التي يتم تحقيقها من خلال استخدام التكنولوجيا مع حلول مختلفة مناسبة لمختلف الاحتياجات التي يجب تلبيتها هي الانتقال من "التناظري إلى الرقمي" في خضم هذه الحقيقة، مما يسمح بتبسيط سير العمل الذي تتعرف عليه حول أتمتة الأنشطة، ومن ثم، الابتكار العميق للمهنيين، يتم تحقيق ذلك من خلال أتمتة الأنشطة ومن ثم، الابتكار العميق للإجراءات المرتبطة بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات، والتي تشكل الأساس لطريقة جديدة للإدارة الإدارية، الوثائق المحاسبية والضريبية⁽²⁾.

2- إن توضيح معنى التحول الرقمي في جوانبه المتعددة، يسمح بالوضوح بشأن الأولويات والأهداف، بناءً على التحليل الوقائي للمشكلات الأكثر إلحاحاً التي يتعين حلها وعلى الأهداف الجديدة المستدامة قصيرة وطويلة المدى، وذلك بالطبع من خلال مقارنة البيانات من البلدان الأخرى والتساؤل حول مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية المهمة من أجل التوصل إلى التحقق من الإنتاجية على المستوى الجزئي والكلي.

ولذلك، سيتعين تقييم الهيكل والديناميكيات التشغيلية، وتقسيم العمل، وسلسلة القيمة، وتخصيص القيمة. ويجب أن تحدد البيانات ذات الصلة آثار التغير التكنولوجي، ودور سياسات الاستثمار في الابتكار وأثار القدرة التنافسية. في التحول

1- Richard Baskerville, Francesco Capriglione, Nunzio Casalino, LAW AND ECONOMICS YEARLY REVIEW, University of London, VOLUME (9), PART (2), 2020, P 341.

2- CAPRIGLIONE & CASALINO, Improving Corporate Governance and Managerial Skills in Banking Organizations, International Journal of Advanced Corporate Learning (iJAC), Austria, vol. 7, issue 4, pp. 17-27, 2014.

التكنولوجي. ومن وجهة نظر عامة، ينبغي استكشاف الأدوات التي تهدف السياسة إلى التدخل بها لمساعدة الشركات المصرفية في مواجهة التحديات التي يفرضها التغير التكنولوجي وبالمثل فإن الدور الذي تلعبه السلطات الإشرافية يكتسي أهمية خاصة، لأنها، من خلال اعتماد لوائح تنظيمية محددة، يمكن أن تفضل أو تضع شروطاً لعملية التحول هذه⁽¹⁾.

3- في ظل وجود تغيير كبير في محتويات العمل المصرفي، من الضروري أيضاً إعادة التفكير في الهيكل النظامي للرقابة الائتمانية، مع الأخذ في الاعتبار أن النظام القانوني للسوق يجب أن يتوافق مع العمليات المبتكرة التي أحدثت تغييراً عميقاً في عمليات البنك⁽²⁾.

4- يمثل النجاح الهائل للمصارف الرقمية نقطة الانطلاق الحقيقية لتطور هذا القطاع النهج التدريجي للعملاء في البنوك من خلال الأدوات الرقمية مثل تطبيقات الهواتف الذكية ومنصة سهلة الاستخدام في الواقع وضعت نهاية البنوك التقليدية وبداية عصر جديدة، يحدث هذا بسبب إمكانية أكبر في الاختيار، والحلول المختلفة المستخدمة وفقاً لاحتياجات المرء المحدد: من السهولة إلى إدارة المدخرات، ومن ثم، فإن الإجابات تختلف عن وقت لآخر بالتحديد بهدف تحقيق المزيد من أنواع العملاء (المستخدمين الشباب في مكان التسمم)، تنقل المؤسسات المصرفية أكثر فأكثر في اتجاه الابتكار الذي يجعل تبسيط نقطة قوية لهذا السبب، يجب أن تكون المنتجات والخدمات الخزانات المقدمة متاحاً أيضاً لأولئك الذين لم يستخدموا قط مثل المقاصة هي المؤسسات الرقمية التي تتيح لك الحصول على قروض في غضون 24 ساعة، ومن ثم، فإن البساطة والسرعة في الإجراءات اللازمة للمكان الأول للطلب، ومن ثم، تجربة العملاء. من الواضح أن عملية تبسيط هذه العملية تجلب مزاياها كلا الجانبين إذا تمكنت البنوك من الوصول إلى مجموعة أكبر من العملاء، حتى أولئك الذين يستخدمون الخدمات لديهم مستوى أعلى من الارتياح والشعور بهذا العالم ومن ثم، يقترب من احتياجاته اليومية⁽³⁾.

5- كانت التكنولوجيا الرقمية في قلب التغيير في تنظيم البنك لسنوات ويعده الكثير من المراقبين الحل لإعادة إطلاق نماذج الأعمال في الأزمات ولكنه أيضاً مفتاح نجاح بنك المستقبل.

في السنوات الأخيرة، كان هناك الكثير من الجدل حول ما إذا كنا قد دخلنا مرحلة انتقالية إلى عصر التغيير مع التحول الرقمي الذي يغير طريقة تفكيرنا وتصرفاتنا وأنماط حياتنا وتتعلق القضايا المطروحة على الطاولة بقضايا مهمة مثل العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية ونوعية الحياة، وبين التكنولوجيا الرقمية والحرية، ولكن أيضاً النطاق الأنثروبولوجي للتحول التكنولوجي وإمكانية حل المشكلات باستعمال أجهزة الكمبيوتر.

1- DAFT, Organization Theory & Design, Cengage Learning, 2020.

2- ALPA, Il mercato unico digitale – The digital single market DSM, Debates, Contratto e Impresa / Europa Journal, 1/2021.

3- PORTER, Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance, The Free Press, New York, 1985.

ومن المهم بشكل متزايد تركيز الدراسات على النماذج التنظيمية الرقمية الجديدة للبنوك التي ستصبح بشكل متزايد أساساً للحكومة المصرفية الجديدة، يفهم البنك المركزي الأوروبي وبنك الاحتياطي الفيدرالي الآن فائدة التعلم الآلي، ولذلك فمن المحتمل أننا في بداية المسار التحويلي للنماذج المصرفية التقليدية على الرغم من تسارع التحول الرقمي في البنوك بسبب الأزمة الاقتصادية⁽¹⁾.

6- إن رقمنة العمليات بدلاً من تعزيز رأس المال البشري للبنك يؤدي إلى فقدان أهميته، مما يتطلب منه الاضطلاع بأدوار بيروقراطية وتشغيلية في الأساس وفيما يتعلق بجزء كبير من الموظفين، فإن هذا يتناقض مع نظرية إعادة هندسة العمليات التجارية والتنظيم الهزيل التي بموجبها ينبغي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدلاً من ذلك تحرير العمل من الأنشطة الروتينية والأولية والمتكررة وزيادة الوقت المخصص للأنشطة الفكرية بالإضافة إلى ذلك، من خلال تولي الإجراءات الرقمية دوراً رائداً في العمل التنفيذي، تتمركز المعرفة في أعلى الشركة وقبل كل شيء في هياكل الموظفين⁽²⁾.

خامساً: افاق التحول الرقمي في القطاع المصرفي (Prospects of digital transformation in the banking sector)

يقود التحول الرقمي حالياً النمو في القطاع المصرفي لأنه يحقق تجربة مميزة وفريدة للعملاء من حيث الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة لتحسين العمليات التشغيلية، وتطوير الخدمة المقدمة، وإنجاز المعاملات في الوقت الفعلي، ليتمكن العميل من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المصرفية في أي وقت وفي أي مكان. وتتنوع الخدمات التي تقدمها المنصات الرقمية للبنوك في عدة مجالات، من خدمات فتح الحسابات، طلب التمويل، إصدار بطاقة الخصم، إتمام عمليات الدفع والشراء، دفع الفواتير، تحويل الأموال عبر الإنترنت والهواتف المحمولة، تحديث بيانات العملاء، وغيرها خدمات بنكية.

يتجه التحول الرقمي في البنوك حالياً نحو ثورة حقيقية في استخدام الروبوتات لأتمتة الكثير من العمليات والخطوات ذات الطبيعة الروتينية، مما سيؤدي إلى استغلال الطاقات البشرية لإنجاز أمور مصرفية أخرى، أي تسخير الذكاء الاصطناعي الذي يتيح فرصة الاعتماد على الآلات والتطبيقات لتحليل البيانات والتنبؤ بسلوك العملاء والشركة، بالإضافة إلى التنبؤ بمخاطر العملاء وتحليل العملاء.

وسيساعد الذكاء الاصطناعي في تعريف العميل بالخدمة التي تناسب قدراته وطاقته، كما سيكون بمثابة دليل للعميل (المستشار) للحصول على أفضل الخدمات والمنتجات التي تتناسب مع ظروفه المالية.

ومع هذا التوجه سواء من قبل المؤسسات المصرفية أو العملاء أنفسهم، تتجه التطلعات نحو المزيد من التكامل في الخدمات المصرفية الرقمية لتتكامل مع حياة العملاء لتشكل ركيزة للنمو المستقبلي لما ينطوي عليه ذلك من قيم مضافة لجميع الأطراف المعنية. لأنه يساهم في خلق نماذج وخدمات أعمال أكثر تطوراً وتطوراً تعزز تقدم القطاعات المصرفية وتحسن

1- CICHETTI, La progettazione organizzativa, Franco Angeli, Milan, 2004.

2 - AHMAND & SCHROEDER, The impact of human resource management practices on operational performance: recognizing country and industry differences, Elsevier, 2013.

الاقتصادات. تتجه الأجيال الشابة إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية. لقد أصبحنا في عصر السرعة والإنجاز، الأمر الذي يتطلب الحصول على الخدمات والحلول أينما كانت ومتى كانت رمادية بمنتهى السهولة، وبمستويات أعلى من السرعة والكفاءة والأمن وحماية المعلومات⁽¹⁾.

المبحث الثاني

أولاً: تحليل مؤشرات التحول الرقمي في القطاع المصرفي في مصر للمدة (200-2023)

شهد العالم تغيرات قوية وسريعة منذ بداية الألفية الثالثة، نتيجة التطور التكنولوجي الهائل الذي أصبح يمثل ثورة تكنولوجية حقيقية تختلف في كثافتها وسرعتها واتساع نطاقها عن غيرها من الصناعات الصناعية السابقة، إذ اعتمدت في جوهرها على ظاهرة تكنولوجية جديدة تسمى التحول الرقمي، وهي اندماج التقنيات الرقمية وتغلغلها السريع. وفي البنية التحتية للمؤسسات والهيئات، تشمل هذه التقنيات إنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، وتحليلات البيانات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والذكاء الاصطناعي. تتضمن نماذج الأعمال الجديدة أيضاً تحويل البيانات والمعلومات الرقمية. إلى القيم الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، وتطوير منتجات وخدمات جديدة، ونماذج مختلفة من العمل والوظائف والعمليات والمنظمات، وأنماط الإدارة البديلة وأشكال جديدة للاستهلاك، والتبادلات التجارية والقيمة الرقمية وسلاسل التوريد وأصبح التحول الرقمي إحدى السمات الرئيسة لعالم اليوم، ونتيجة الاستخدام الواسع للإنترنت رافق ذلك انتشار واسع النطاق للتقنيات الرقمية المعتمدة على الشبكة العالمية وتطبيقاتها والتي تعتمد على جمع وتخزين وتحليل وتبادل البيانات والمعلومات والمعرفة في كافة مجالات الحياة بما فيها المجالات الاقتصادية حيث بدأ الاقتصاد بالتحول تدريجياً إلى اقتصاد رقمي يعتمد على نماذج أعمال متباينة ومختلفة لخلق الثروة والقيمة⁽²⁾.

استطاعت البنوك المصرية في أحداث قفزة في قطاع الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة خلال السنوات الخمس الماضية، وخاصة في ضوء تداعيات جائحة كورونا ، والتي فرضت أنماطاً جديدة في العمليات المصرفية ، وقللت من عدد ساعات العمل ، وأغلقت بعض الفروع، بسبب متطلبات الابتعاد الجسدي. لذلك، أطلقت معظم البنوك التجارية الكثير من التطبيقات المصرفية الرقمية ، بما في ذلك التحويلات المصرفية والمحافظ الإلكترونية ، والتي تمكن العملاء من إجراء معاملاتهم في أي وقت وفي أي مكان بسهولة وكفاءة ، وتشمل عدد أكبر من الخدمات المصرفية التي يمكن تنفيذها عبر المنصات الرقمية في الكثير من المجالات ، بما في ذلك فتح خدمة الحساب ، وطلب التمويل ، وإصدار بطاقة مصرفية ، واستكمال المدفوعات ، ودفع الفواتير ، وتحويل الأموال عبر الإنترنت ، وتحديث بيانات العملاء ، والخدمات المصرفية الأخرى.

1- التحول الرقمي، مقال متاح على الموقع https://www.safwabank.com/ar/educational_material

2- اشرف عبد الرحمن محمد، اثر تطبيق التحول الرقمي على جودة الخدمات المصرفية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد (13)، العدد (2)، 2022، ص 567.

كما أطلقت أيضًا بعض البنوك فروع رقمية بالكامل ، بالإضافة إلى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتقنيات الرقمية الأخرى في العمليات التشغيلية وإكمال المعاملات الفوري ، بهدف تحقيق الكفاءة المصرفية وتلبية احتياجات العملاء ، وخاصة فئة من العملاء المهتمين بدمج التقنيات الرقمية مع جميع الخدمات المقدمة لهم⁽¹⁾.

وسنبين اهم بيانات تطورات التحول الرقمي في القطاع المصرفي للمدة (2008-2023) في جمهورية مصر العربية من خلال مؤشرات التحول الرقمي في هذا القطاع ومعدل النمو السنوي لها.

1- تحليل اعداد اجهزة الصراف الالي

يوضح جدول (1) عدد اجهزة الصراف الالي في جمهورية مصر خلال مدة الدراسة نلاحظ الارتفاع المستمر في اعداد هذه الاجهزة اذ بلغت عام 2008 (3465) جهاز، بلغت بعد ذلك (5258) جهاز عام 2011، وصلت بعد ذلك الى (7855) جهاز عام 2015، استمر ارتفاع اجهزة الصراف حتى بلغت (12656) جهاز عام 2019، فيما بلغت (16962) جهاز عام 2021 جاءت هذه الزيادة في اطار المبادرة التي اطلقها البنك المركزي بتدعيم البنية التحتية لنظم الدفع واتاحة الخدمات المالية الرقمية لكافة المواطنين في انحاء الجمهورية⁽²⁾، اما في عام 2023 فقد بلغت (22708) جهاز، اما معدل النمو السنوي فقد كانت النسب متفاوتة خلال المدة اذ بلغ (21.3 %) عام 2009، انخفضت الى (0.14%) عام 2010، ارتفع بعد ذلك عام 2013 الى (14.5%)، بعد ذلك ارتفع الى (18.5%) عام 2017، انخفض بعد ذلك عام 2019 اذ بلغ (7.7%)، ارتفع بعد ذلك عام 2022 اذ بلغ (26.6%)، فيما انخفض في عام 2023 اذ بلغ (5.8%) اما معدل النمو المركب لأجهزة الصراف خلال المدة فقد بلغ (12.5%).

جدول (1) تطور اعداد اجهزة الصراف الالي في مصر للمدة (2008-2023)

السنة	عدد اجهزة الصراف الالي (1)	معدل النمو السنوي % (2)
2008	3465	----
2009	4203	21.3
2010	4821	0.14
2011	5258	9.06
2012	5489	4.4

1- اسر احمد خميس، اثر التحول الرقمي على استراتيجية التوظيف في القطاع المصرفي المصري، المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد (1)، 2023، ص496.

2- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2020/2019، ص22.

14.5	6283	2013
9.3	6870	2014
14.3	7855	2015
14.9	9031	2016
18.5	10701	2017
9.8	11754	2018
7.7	12656	2019
11.8	14152	2020
19.9	16962	2021
26.6	21459	2022
5.8	22708	2023
	12.5	معدل النمو المركب

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية للبنك المصري خلال المدة (2010-2023).

- تم استخراج معدل النمو السنوي ومعدل النمو المركب من قبل الباحث.

2- تحليل اعداد بطاقات الدفع الالكتروني

يوضح جدول (2) عدد بطاقات الدفع الالكتروني في جمهورية مصر خلال مدة الدراسة اذ بلغت (8733672) بطاقة عام 2008، ارتفعت الى (13083010) بطاقة عام 2012، واصلت الارتفاع اذ بلغت (16243701) بطاقة عام 2014، بعد ذلك ارتفعت الى (18817952) بطاقة عام 2015، انخفض بعد ذلك الى (17026081) بطاقة عام 2016، ارتفعت الى (23420188) بطاقة عام 2017، وفي عام 2019 انخفضت اذ بلغت (19169552) بطاقة، واصلت الارتفاع حتى بلغت (29676863) عام 2023 بطاقة جاءت هذه الزيادة في ضوء القرار الصادر عن مجلس القومي للمدفوعات بشأن تعزيز مبادرة البنك المركزي المصري بأنشاء نظام بطاقات دفع ذات علامة تجارية وطنية⁽¹⁾، اما معدل النمو السنوي فقد كانت

1-البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2022/2021، ص24.

النسب متفاوتة خلال المدة اذ بلغ (7.2%) عام 2009، انخفضت الى (1.2) عام 2012، وفي عام 2015 ارتفع الى (15.8%)، بعد ذلك انخفض الى (-9.5%) في عام 2016، ارتفع فيما بعد عام 2017 اذ بلغ (37.6%)، انخفض بعد ذلك الى (-13.8%) عام 2018، ارتفع بعد ذلك عام 2020 اذ بلغ (11.3%)، فيما ارتفعت الى (14.4%) عام 2022، اما عام 2023 انخفض الى (6.9%)، اما معدل النمو المركب لأعداد البطاقات خلال المدة فقد بلغ (7.9%).

جدول (2) تطور اعداد بطاقات الدفع الالكتروني في مصر للمدة (2008-2023)

السنة	عدد بطاقات الدفع الالكتروني (1)	معدل النمو السنوي % (2)
2008	8733672	----
2009	9366449	7.2
2010	11289324	20.5
2011	12931992	14.5
2012	13083010	1.2
2013	14777746	12.9
2014	16243701	9.9
2015	18817952	15.8
2016	17026081	-9.5
2017	23420188	37.6
2018	20194947	-13.8
2019	19169552	-5.07
2020	21329231	11.3
2021	24273317	13.8
2022	27770043	14.4

6.9	29676863	2023
	7.9	معدل النمو المركب

المصدر: البنك المركزي المصري، التقارير السنوية خلال المدة (2023-2010).

- تم استخراج معدل النمو السنوي ومعدل النمو المركب من قبل الباحث.

3- تحليل اعداد نقاط البيع الالكتروني

يوضح جدول (3) عدد نقاط البيع في زيادة مستمر اذ بلغت (32676) نقطة عام 2008، ارتفعت بعد ذلك الى (80505) نقطة عام 2010، ارتفعت بعد ذلك الى (40046) عام 2012، استمرت هذه الارتفاع حتى بلغت (55876) نقطة عام 2015، كما ارتفعت الى (72503) نقطة عام 2018، كما بلغت (173401) نقطة عام 2021 نتيجة قيام البنك المركزي المصري بأطلاق مبادرة (البنك المركزي للسداد الالكتروني) بنشر ما يقارب 300 ألف نقطة بيع الكترونية جديدة⁽¹⁾، وفي عام 2023 بلغت (215923) نقطة، اما معدل النمو السنوي فقد كانت النسب متفاوتة خلال هذه السنوات اذ بلغ (6.3 %) عام 2009، فيما انخفض الى (-2.6 ، -3.06 %) في عامين (2010- 2011) على التوالي، بعد ذلك ارتفع الى (21.7%) عام 2012، انخفض بعد ذلك الى (8.7 %) عام 2015، بعد ذلك ارتفع الى (10.3%) عام 2019، واصل الارتفاع حتى بلغ (76.9%) عام 2021، بعد ذلك انخفض الى (14.6%) عام 2023، اما معدل النمو المركب لأعداد نقاط البيع الالكتروني خلال هذه السنوات فقد بلغ (12.5%).

جدول (3) تطور اعداد نقاط البيع الالكتروني في مصر للمدة (2023- 2008)

السنة	عدد نقاط البيع الالكتروني (1)	معدل النمو السنوي % (2)
2008	32676	----
2009	34723	6.3
2010	33953	-2.2
2011	32911	-3.06
2012	40046	21.7
2013	45716	14.2

1- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2021/2020، ص20،

12.4	51384	2014
8.7	55876	2015
15.2	64349	2016
6.7	68630	2017
5.6	72503	2018
10.3	79952	2019
22.6	98049	2020
76.9	173401	2021
8.7	188429	2022
14.6	215923	2023
	12.5	معدل النمو المركب

المصدر: البنك المركزي المصري، التقارير السنوية خلال المدة (2010-2023).

- تم استخراج معدل النمو السنوي ومعدل النمو المركب من قبل الباحث.

4- تحليل عدد تحويلات التسوية الآنية

يوضح جدول (4) عدد التحويلات المالية في نظام التسوية الاجمالي في جمهورية مصر اذ بلغت (12062) تحويلاً عام 2008، وفي عام 2012 ارتفعت عدد التحويلات الى (13266) تحويلاً، انخفض بعد ذلك الى (12886) تحويلاً عام 2013، وفي عام 2015 ارتفعت عدد التحويلات اذ بلغت (13500) تحويلاً، استمرت عدد التحويلات بالانخفاض اذ بلغت (10688) تحويلاً عام 2017، انخفضت بعد ذلك الى (9547) تحويلاً عام 2019، ارتفعت بشكل طفيف عام 2021 الى (10978) تحويلاً، اما في عام 2023 انخفض الى (10629) تحويلاً، اما معدل النمو السنوي فقد كانت النسب متفاوتة خلال المدة بسبب التفاوت في عدد التحويلات اذ بلغت (7.7%) عام 2009، انخفض بعد ذلك الى (1.4- %) عام 2011 نتيجة الانخفاض في عدد التحويلات، بعد ذلك انخفض الى (2.9- %) عام 2013، ازدادت بعد ذلك الى (4.3 %) عام 2014، فيما انخفض الى (7.8- %) عام 2016، فيما ارتفع الى (8.7%) عام 2020 بسبب الارتفاع في عدد التحويلات، انخفض بعد

ذلك الى (5.9- %) عام 2022، اما عام 2023 فقد بلغ (2.9%)، اما معدل النمو المركب لعدد التحويلات خلال مدة الدراسة فقد بلغ (0.8- %).

جدول (4) تطور عدد تحويلات التسوية الانية في مصر للمدة (2008-2023)

السنة	عدد التحويلات (1)	معدل النمو السنوي % (2)
2008	12062	----
2009	12994	7.7
2010	13012	0.1
2011	12829	-1.4
2012	13266	3.4
2013	12886	-2.9
2014	13439	4.3
2015	13500	0.5
2016	12449	-7.8
2017	10688	-0.1
2018	10359	-3.08
2019	9547	-7.8
2020	10381	8.7
2021	10978	5.7
2022	10331	-5.9
2023	10629	2.9

معدل النمو المركب	-0.8
-------------------	------

المصدر: البنك المركزي المصري، التقارير السنوية خلال المدة (2010-2023).

- تم استخراج معدل النمو السنوي ومعدل النمو المركب من قبل الباحث.

5- تحليل قيمة تحويلات التسوية الانية

يوضح جدول (5) قيمة التحويلات المالية في نظام التسوية الاجمالي في جمهورية مصر خلال سنوات الدراسة اذ بلغت (102437009.3) مليون دولار عام 2008، ارتفعت الى (109764798.6) مليون دولار عام 2010، وفي عام (2012) ارتفعت قيمة التحويلات الى (119880889.6) مليون دولار، انخفض بعد ذلك الى (111949078) مليون دولار عام 2013، وفي عام 2015 ارتفعت قيمة التحويلات الى (144982545.9) مليون دولار، انخفض بعد ذلك اذ بلغت (91082524.81) مليون دولار عام 2017، ارتفع بعد ذلك في عام (2019) الى (92285552.24) مليون دولار، كما ارتفعت في عام 2021 اذ بلغت (132916381) مليون دولار، اما في عام 2023 فقد انخفضت الى (84382913.44) مليون دولار، اما معدل النمو السنوي فقد كانت النسب متفاوتة خلال المدة بسبب التفاوت في قيمة التحويلات اذ بلغت (1.7 %) عام 2009، ارتفعت بعد ذلك الى (8.4 %) عام 2012، بعد ذلك انخفض الى (-6.6 %) عام 2013، ارتفع بعد ذلك الى (20.1 %) عام 2014، انخفض بعد ذلك بمعدل نمو سالب للسنوات الثلاثة (2016- 2018) اذ بلغ (-2.9 % -2.7 %) على التوالي، فيما ارتفع الى (20.5 %) في عام (2020)، انخفض بعد ذلك عام 2023 اذ بلغ (-16.1 %)، اما معدل النمو المركب لقيمة التحويلات خلال مدة الدراسة فقد بلغ (-1.2 %).

جدول (5) تطور قيمة تحويلات التسوية الانية في مصر للمدة (2008-2023)

السنة	قيمة التحويلات/ مليون دولار (1)	معدل النمو السنوي % (2)
2008	102437009.3	----
2009	104197148	1.7
2010	109764798.6	5.3
2011	110567893	0.7
2012	119880889.6	8.4
2013	111949078	-6.6
2014	134479526.5	20.1

7.8	144982545.9	2015
-2.9	140704166.7	2016
-35.3	91082524.81	2017
-2.7	88576631.34	2018
4.2	92285552.24	2019
20.5	111173008	2020
19.6	132916381	2021
-24.3	100635901.6	2022
-16.1	84382913.44	2023
	-1.2	معدل النمو المركب

المصدر: البنك المركزي المصري، التقارير السنوية خلال المدة (2010-2023).

- تم استخراج معدل النمو السنوي ومعدل النمو المركب من قبل الباحث.

ثانياً: تحليل مؤشرات عرض النقد في جمهورية مصر للمدة (2008-2023)

يوضح جدول (6) عرض النقد في مصر خلال مدة البحث أذ بلغ (143301.68) مليون دولار عام 2008، ارتفع بعد ذلك الى (160675.83) مليون دولار عام 2010، ارتفع بعد ذلك الى (183983.82) مليون دولار عام 2013، بعد ذلك سجل عرض النقد ارتفاعا بلغ (231691.86) مليون دولار عام 2015، فيما سجل انخفاضا بلغ (160870.61) مليون دولار عام 2017، بعد ذلك ارتفع الى (230665.19) مليون دولار عام 2019، كما سجل ارتفاعا بلغ (340102.15) مليون دولار عام 2021، اما في عام 2023 فقد سجل انخفاضا بلغ (266414.37) مليون دولار، اما معدل النمو السنوي فقد كانت النسب متفاوتة أذ بلغ (3.4 %) عام 2009، وارتفع الى (5.05 %) عام 2011، انخفض بعد ذلك الى (2.9 %) عام 2012، وفي عام 2013 بلغ (5.9 %)، انخفض بعد ذلك الى (9.7 %) عام 2015، فيما انخفض الى (31.8 -) % عام 2017، ارتفع بعد ذلك الى (19.7 %) عام 2019، ارتفع بعدها الى (21.3 %) عام 2021، اما في عام 2023 فقد سجل انخفاضا بمعدل نمو سالب بلغ (24.7 %)، اما معدل النمو المركب فقد بلغ (3.9 %) خلال مدة البحث.

جدول (6) تطور عرض النقد في مصر بالأسعار الجارية للمدة (2008-2023)

السنة	عرض النقد/ مليون دولار (1)	معدل النمو السنوي % (2)
2008	143301.68	----
2009	148165.95	3.4
2010	160675.83	8.4
2011	168797.82	5.05
2012	173804.94	2.9
2013	183983.82	5.9
2014	211225.76	14.8
2015	231691.86	9.7
2016	235867.11	1.8
2017	160870.61	-31.8
2018	192655.93	19.8
2019	230665.19	19.7
2020	280346.38	21.5
2021	340102.15	21.3
2022	266820.81	-21.5
2023	266414.37	-0.2
معدل النمو المركب	3.9	

المصدر: البنك المركزي المصري، التقارير السنوية خلال المدة (2010-2023).

- تم استخراج معدل النمو السنوي ومعدل النمو المركب من قبل الباحث.

ثالثاً: دور التحول الرقمي للمصارف على السياسة النقدية في جمهورية مصر للمدة (2008-2023)

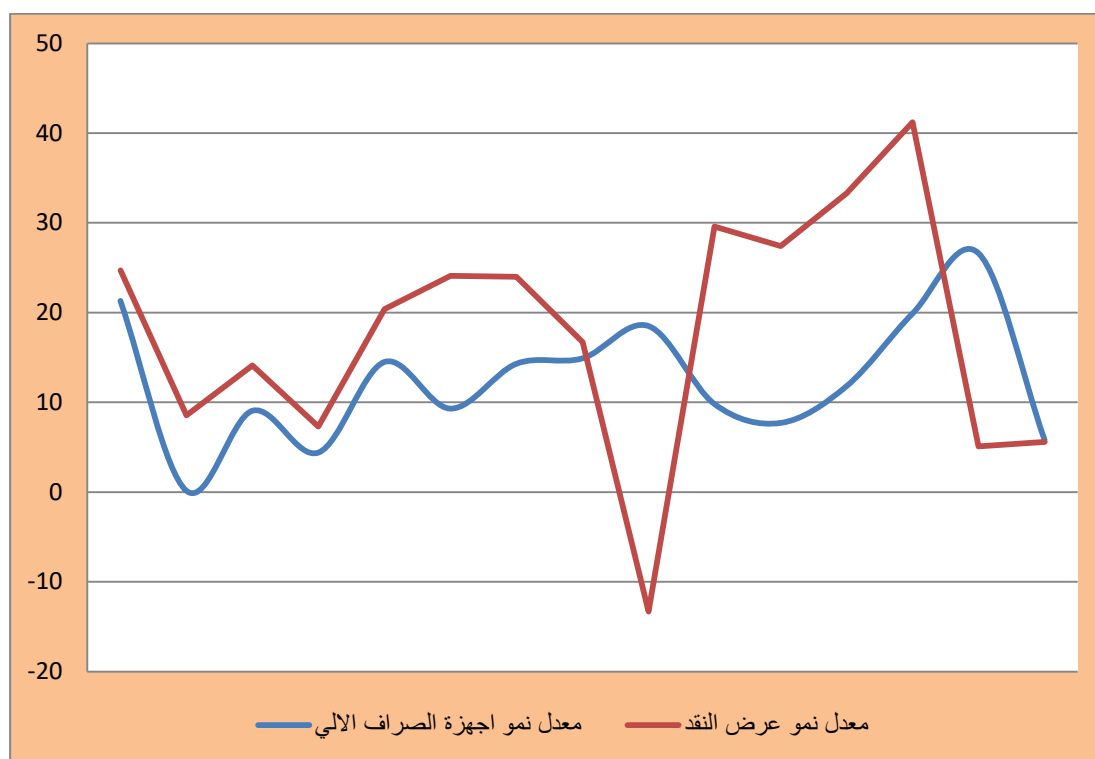
يمكن توضيح تأثير التحول الرقمي المصرفي على مؤشرات السياسة النقدية من خلال الرسوم البيانية الآتية:

1- معدل نمو أجهزة الصراف الآلي وعرض النقد في جمهورية مصر

من الجدول (1) و (6) نلاحظ نمو معدلات النمو لأجهزة الصراف الآلي وعرض النقد وكما موضح بالشكل البياني (1) أذ نلاحظ تفوق نسب معدلات نمو أجهزة الصراف الآلي لأكثر سنوات الدراسة على معدل نمو عرض النقد، ومن ثم، يعني تأثير عرض النقد بتغيير عدد أجهزة الصراف الآلي.

الشكل البياني (1)

معدل نمو أجهزة الصراف الآلي وعرض النقد في جمهورية مصر للمدة (2009-2023)



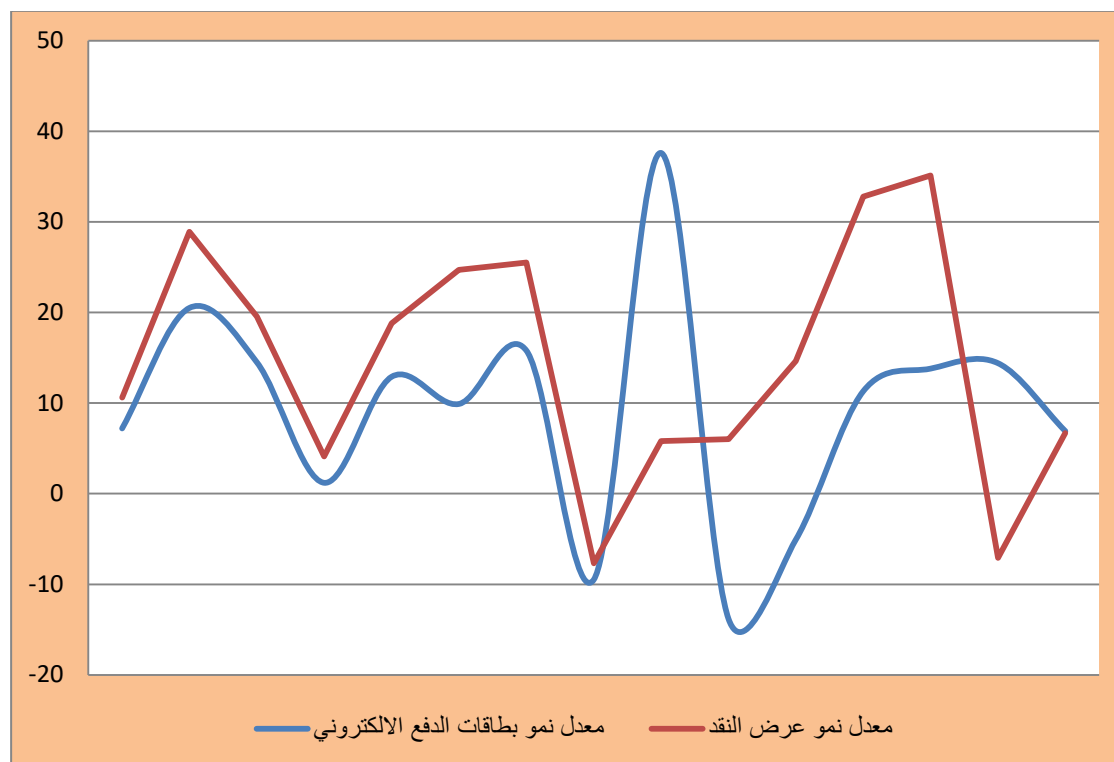
الشكل البياني من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) و (6).

2- معدل نمو عدد بطاقات الدفع الإلكتروني وعرض النقد في جمهورية مصر

من الجدول (2) و (6) نلاحظ معدلات النمو لعدد بطاقات الدفع الإلكتروني وعرض النقد وكما موضح بالشكل البياني (7) أذ نلاحظ تفوق جزئي في نسب معدلات نمو عرض النقد على نسب معدلات نمو بطاقات الدفع الإلكتروني وهذا يعني تأثير عرض النقد بتغيير عدد بطاقات الدفع الإلكتروني.

الشكل البياني (2)

معدل نمو بطاقات الدفع الالكتروني وعرض النقد في جمهورية مصر للمدة (2009-2023)



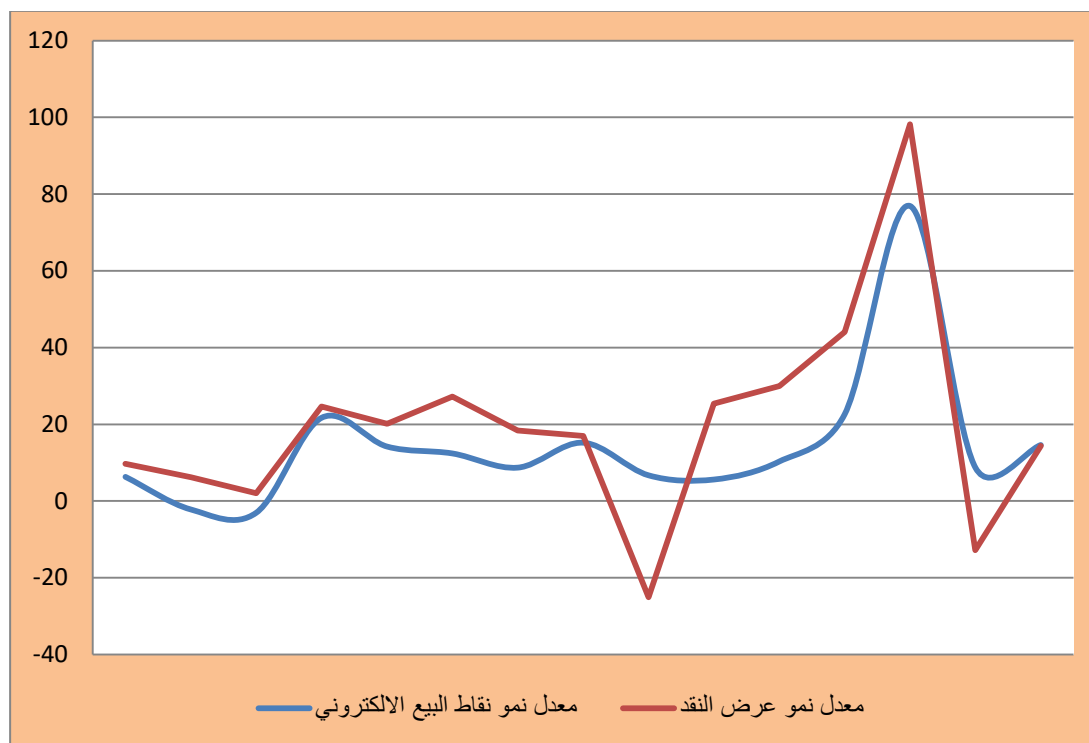
الشكل البياني من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2) و (6).

3- معدل نمو عدد نقاط البيع وعرض النقد في جمهورية مصر

من الجدول (3) و (6) نلاحظ معدلات النمو لعدد نقاط البيع الالكتروني وعرض النقد وكما موضح بالشكل البياني (3) أذ نلاحظ تفوق نسب نمو معدلات نقاط البيع الالكتروني لأكثر سنوات الدراسة على نسب نمو معدلات عرض النقد، ومن ثم، يعني تأثير عرض النقد بتغيير عدد نقاط البيع الالكتروني.

الشكل البياني (3)

معدل نمو نقاط البيع الالكتروني وعرض النقد في جمهورية مصر للمدة (2009-2023)



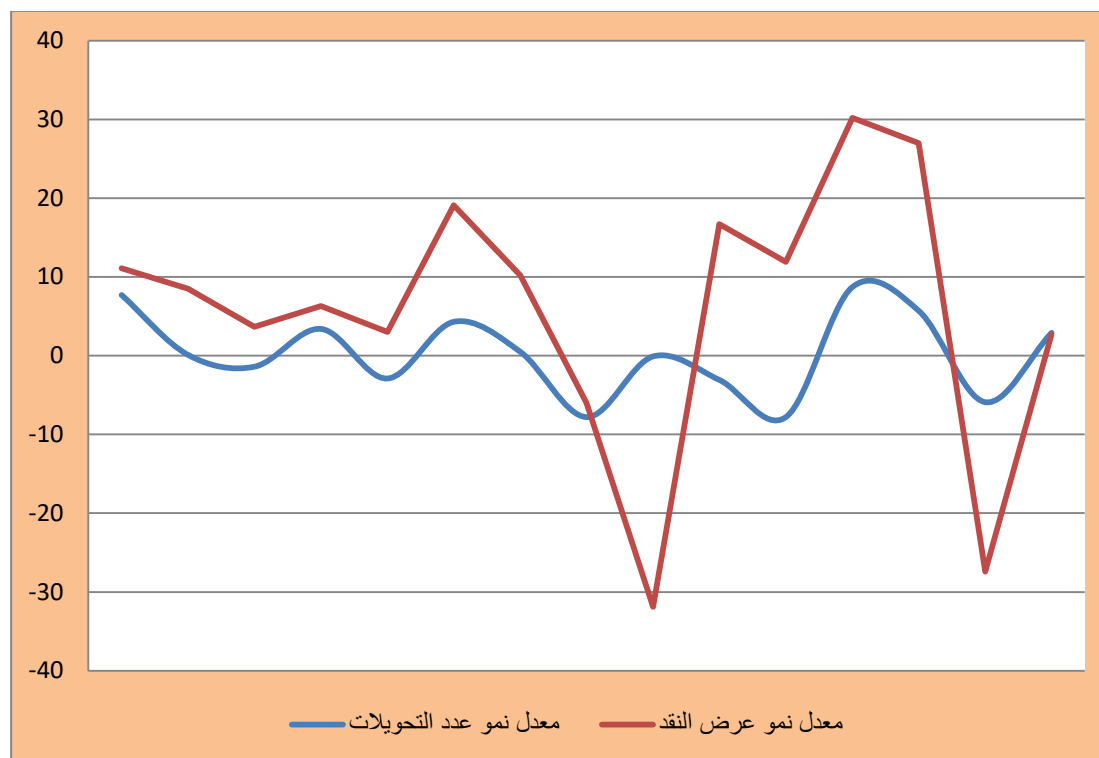
الشكل البياني من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) و (6).

4- معدل نمو عدد التحويلات وعرض النقد في جمهورية مصر

من الجدول (4) و (6) نلاحظ معدلات النمو لعدد التحويلات وعرض النقد وكما موضح بالشكل البياني (4) نلاحظ تفوق نسب معدلات نمو عرض النقد لأكثر سنوات الدراسة على نسب معدلات نمو عدد التحويلات ومن ثم، يعني عدم تأثير عرض النقد بتغيير عدد التحويلات.

الشكل البياني (4)

معدل نمو عدد التحويلات وعرض النقد في جمهورية مصر للمدة (2009-2023)



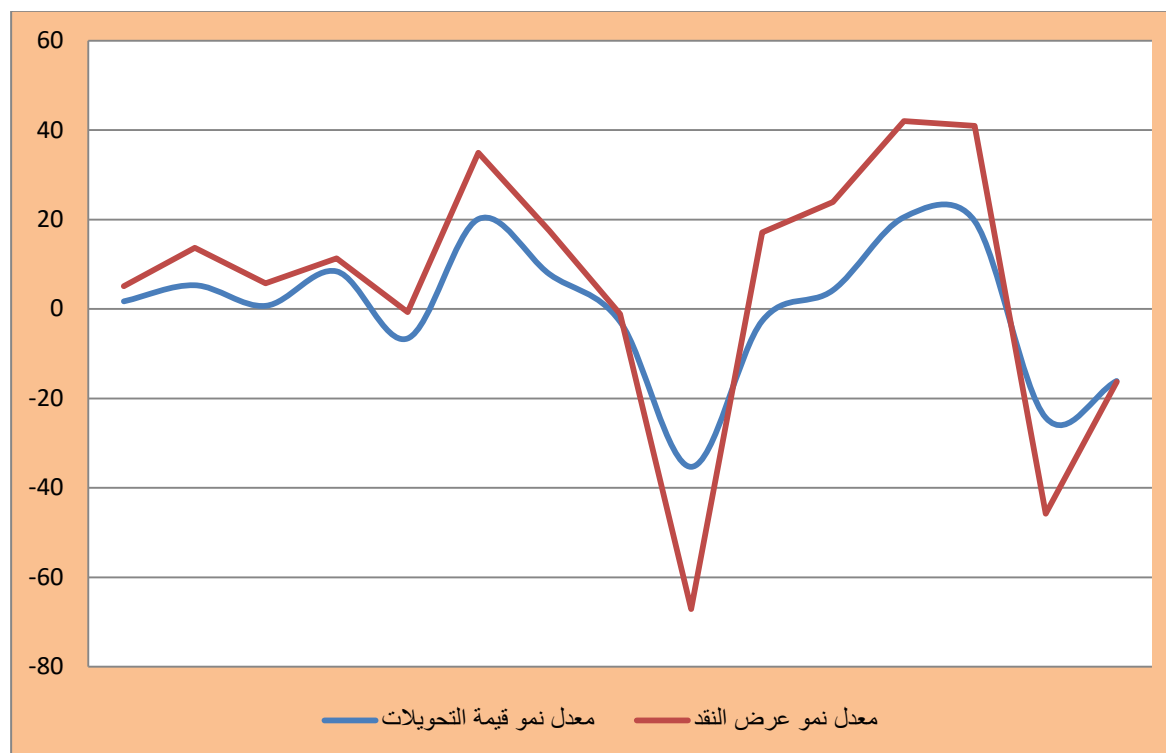
الشكل البياني من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4) و (6).

5- معدل نمو قيمة تحويلات التسوية الانية وعرض النقد في جمهورية مصر

من الجدول (5) و (6) نلاحظ معدلات النمو لقيم التحويلات الانية وعرض النقد وكما موضح بالشكل البياني (5) أذ نلاحظ تفوق نسب معدلات نمو عرض النقد على نسب معدلات نمو قيم التحويلات لجميع سنوات البحث عدا العامين (2012-2014) ومن ثم، يعني عدم تأثر عرض النقد بتغير قيم التحويلات.

الشكل البياني (5)

معدل نمو قيمة التحويلات وعرض النقد في جمهورية مصر للمدة (2009-2023)



الشكل البياني من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5) و (6)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- أظهرت البيانات وجود ارتباط إيجابي بين نمو مؤشرات التحول الرقمي (مثل أجهزة الصراف الآلي، نقاط البيع الإلكتروني، وبطاقات الدفع) ونمو عرض النقد في مصر خلال المدة (2008-2023)، مما يشير إلى أن التوسع في البنية التحتية الرقمية ساهم في زيادة السيولة النقدية وتبسيط العمليات المالية.
- 2- أسهمت الجائحة في تسريع تبني الخدمات المصرفية الرقمية، حيث لوحظت طفرات كبيرة في أعداد نقاط البيع الإلكتروني والتحويلات الرقمية خلال السنوات (2020-2021)، مما يعكس تحولاً قسرياً نحو الرقمنة لمواكبة متطلبات التباعد الاجتماعي.

3- على الرغم من النمو الكمي في المؤشرات الرقمية، لا تزال هناك تحديات متعلقة بفعالية السياسات النقدية، حيث أظهرت البيانات تقلبات حادة في قيمة التحويلات وعرض النقد، خاصة في الأعوام (2017، 2022، 2023)، مما قد يعكس تأثير عوامل خارجية مثل التضخم أو عدم الاستقرار الاقتصادي.

4- ضعف الارتباط مع التحويلات المالية أذ تُظهر التحويلات المالية (سواء من حيث العدد أو القيمة) ارتباطاً قوياً بعرض النقد، مما يشير إلى أن تأثير التحول الرقمي قد يتركز في جوانب الخدمات الاستهلاكية المباشرة بدلاً من العمليات المالية الكبرى.

ثانياً: التوصيات

1- تعزيز البنية التحتية الرقمية عن طريق زيادة الاستثمار في نشر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع الإلكتروني في المناطق النائية لتعزيز الشمول المالي .

2- تطوير منصات مصرفية موحدة تدمج خدمات الدفع الإلكتروني والتحويلات لزيادة الكفاءة.

3- تحسين الأمن السيبراني عن طريق وضع سياسات صارمة لحماية البيانات المالية للعملاء وتعزيز الثقة في الخدمات الرقمية.

4- تعزيز التعاون بين البنك المركزي والمصارف لتحليل البيانات الضخمة وتوقع التقلبات الاقتصادية .

5- تنظيم حملات توعوية لتعريف المواطنين بفوائد الخدمات المصرفية الرقمية وكيفية استخدامها بأمان، وتشجيع الشرائح العمرية الأكبر على تبني الخدمات الرقمية من خلال واجهات مستخدم مبسطة .

6 - مواجهة التحديات الاقتصادية عن طريق وضع خطط طوارئ لضمان استقرار عرض النقد في فترات الأزمات (مثل الأزمات الصحية أو الاقتصادية).

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. احمد حمدي النحاس، ندى طارق دبا، ادارة مخاطر التحول الرقمي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية، المجلد (13)، العدد (3) مارس 2022.
2. اسر احمد خميس، أثر التحول الرقمي على استراتيجية التوظيف في القطاع المصرفي المصري، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد (1)، 2023.
3. أشرف عبد الرحمن محمد، أثر تطبيق التحول الرقمي على جودة الخدمات المصرفية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد (13)، العدد (2)، 2022.
4. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2020/2019.

5. التحول الرقمي، مقال متاح على الموقع https://www.safwabank.com/ar/educational_material
6. جميلة سلايمي، يوسف بوشي، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطرة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (10)، العدد (2)، سبتمبر، 2019.
7. وليد كامل محمد، التحول الرقمي وتأثيره على تعزيز الميزة التنافسية للخدمات المصرفية من وجهة نظر مسؤولي خدمة العملاء، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (52)، العدد (1)، ابريل 2022.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. AHMAND & SCHROEDER, The impact of human resource management practices on operational performance: recognizing country and industry differences, Elsevier, 2013.
2. ALPA, Il mercato unico digitale - The digital single market DSM, Debates, Contratto e Impresa / Europa Journal, 1/2021.
3. CAPRIGLIONE & CASALINO, Improving Corporate Governance and Managerial Skills in Banking Organizations, International Journal of Advanced Corporate Learning (iJAC), Austria, vol. 7, issue 4.
4. CICCHETTI, La progettazione organizzativa, Franco Angeli, Milan, 2004.
5. DAFT, Organization Theory & Design, Cengage Learning, 2020.
6. J. Piet Hausberg, Kirsten Liere-Netheler and others (2019), Research streams on digital transformation from a holistic approach, Journal of Business Economics.
7. PORTER, Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance, The Free Press, New York, 1985.
8. Richard Baskerville, Francesco Capriglione, Nunzio Casalino, LAW AND ECONOMICS YEARLY REVIEW, University of London, VOLUME (9), PART (2), 2020.